المسألة الرابعة عشرة [1]

شبه الجملة (الظرف والمجرور)

توطئة :

لما كان الظرف والمجرور – كما يقول المعتزلة «في مرتكب الكبيرة»: في منزلة بين المنزلتين. فلا هو مفرد ولا هو جملة، ولا هو قسم برأسه – على الراجح – كان الكلام فيه كثيرا واللغط حوله أكثر. فوجدت أن الحاجة ماسة إلي الولوج فيه – لكن على وجل – كما ولجت بلقيس – ملكة سبأ ملك (سليمان) على نبينا وعليه السلام.

أولا: الظرف :

الظرف في اللغة: هو الوعاء.

وقد استعير المفهوم اللغوي في النحو للدلالة علي الوعاء الزماني أو المكاني الذي وقع فيه الفعل فهو بمنزلة الوعاء الحسي المعروف.

وفي الاصطلاح:

اسم يدل علي مكان حدوث الفعل، أو زمانه.

وللظرف تقسيمات عدة لا تليق بها هذه العجالة.

متعلق الظرف:

كل ما ينصب من الظروف يحتاج إلي ما يتعلق به من فعل أو شبهه. ولهذا المتعلق ثلاث حالات:

الأولي: أن يذكر في الجملة – وهو الأصل.

قال تعالي (يوم تري المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم. . . . .) [2]

فالظرف (بين) متعلق بالفعل (يسعى).

---

١) المسألة نسجت على نوال الأنباري في الإنصاف.

٢) ١ – الحديد من الآية (١٤)

الثانية : أن يحذف جوازا إذا دل علية دليل مثل : ليلا، ميلا جوابا لمن قال :متى سافرت ؟ وكم سرت ويمكنك في هذه الحالة ذكر المتعلق فتقول : سافرت ليلا وسرت ميلا.

الثالثة : أن يحذف وجوبا. وذلك في موضعين :

أحدهما :أن يكون كونا عاما صالحا لأن يراد به كل حدث، ويسمى أيضا :

(الكون المطلق) وهو ما يدل علي صفة مطلقة، أي داله علي وجود تام مثل: (موجود – كائن – حاصل. . . . . إلخ).

قال تعالي: (وإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك. . . . .) [1] فحذف المتعلق وجوبا، وتقديره (موجودات، أو ثابتات، أو كائنات) والمتعلق المحذوف صفة للنساء في محل نصب لأنه نكرة.

وتقول : التمع البرق بين السحب. أي «موجودا – أو كائنا – أو ثابتا» والمتعلق المحذوف حال من البرق في محل نصب، لأنه معرفة. قال تعالي (قل كفي بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) [2].

والشاهد في الآية (ومن عنده علم الكتاب) والمتعلق المحذوف تقديره (يحصل – أو يوجد) فيكون جملة لا مفرد، وذلك لأن صلة الموصول غير«أل» لا تكون إلا جملة.

ثانيهما : أن يكون الظرف متعلقا بعامل متأخر عنه، وهو في نية التقديم. قال تعالي : (ويوم القيامة يكفرون بشرككم) [3] فـ (يوم) ظرف زمان متعلق بمتأخر عنه. إذ الأصل في هذا الظرف التأخر عن متعلقه، ولكنه هنا جاء متقدما وبقي التعلق بالفعل المتأخر وهو (يكفرون) إذ التقدير : يكفرون بشرككم يوم القيامة، والله أعلم.

ثانيا : المجرور :

الجر لغة : الجذب والسحب.

يقال :جرّت الخيل الأرض بسنابكها : أي أثرت فيها، وتسمية حروف الجر بهذا الاسم تسمية البصريين، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها. وذلك كما سموا حروفا أخري بالنواصب وسموا أنواعا أخري من الحروف بالجوازم والكوفيون يسمونها: حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلي الاسم أي تربط بينهما ويسمونها أحيانا : حروف الصفات

١) النساء من الآية (١١)
٢) الرعد من الآية ٤٣
٣) فاطر (١٤)

لأنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها وقد عملت حروف الجر في مجرورها (الاسم) علي الأصل لأنها مختصة به أي بالدخول عليه، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به ولذلك لا يسأل عن علة عملها الجر، لأن ما جاء علي أصله لا يسأل عن علته [١].

أنواع حروف الجر :

١- أصلي : وهو ما يحتاج إلي متعلق قبله، ولا يستغني عنه معني ولا إعرابا - قال تعالي (أركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب) [٢] . وهو موضوعنا.

٢- زائد : وهو ما لا يحتاج إلي متعلق قبله، ولكنه يرتبط بما قبله معني ويستغني عنه إعرابا، ومن أحرف الجر التي تقع زائدة :

الباء :قال تعالي (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) [٣] الآية.

من : قال تعالي (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها). [٤]

اللام : قال تعالي (إن ربك فعال لما يريد). [٥]

٣- شبيه بالزائد : وهو لا يحتاج إلي متعلق قبله، ولكنة لا يستغني عنه معني أو إعرابا، فهو يشبه الزائد من حيث إنه لا يحتاج إلي متعلق، ويشبه الأصلي من حيث إنه لا يستغنى عنه

معني و إعرابا. وهو «رب» مثل «رب أخ لك لم تلده أمك» - عدا، خلا، حاشا - في أحد وجهي استعمالاتها أي إذا وقع الاسم بعدها مجرورا، مثل : أثمرت الأشجار عدا شجرة (بجر شجرة).

متعلق حرف الجر الأصلي :

لا بد لحرف الجر الأصلي من متعلق يرتبط به، وهذا المتعلق قد يكون:

١- فعلا : قال تعالي (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) [٦] فالمجرور (عن النعيم) متعلق بالفعل (تسألن).

---

١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣
٢) سورة ص الآية (٤٢)
٣) الممتحنة الآية (١٠)
٤) الأنعام (٥٩)
٥) سورة هود الآية (١٠٧)
٦) سورة التكاثر الآية (٨)

٢- اسما فيه معني الفعل (اسم الفعل).

قال تعالي (أف لكم ولما تعبدون من دون الله) [١] فالمجرور (لكم) متعلق باسم الفعل (أف) الذي هو بمعني (أتضجر).

٣- اسما مشتقا عاملا :

أ- اسم الفاعل : العالم مستنير برأيه . فالمجرور (برأيه) متعلق باسم الفاعل (مستنير).

ب - اسم المفعول : العدو منتصر عليه،

فالمجرور (عليه) متعلق باسم المفعول (منتصر).

ج- صيغة المبالغة :

الآي تترى والخوارق جمة جبريل رواح بها غداء

فالمجرور (بها) متعلق بصيغة المبالغة (رواح).

٤- اسما جامدا مؤولا بمشتق : قال تعالي (وهو الله في السموات وفي الأرض)[٢] فالمجرور (في السموات) متعلق بلفظ الجلالة (الله) لأنه في تأويل مشتق أي (معبود).

قال الشاعر :(٢)

أسد علي وفي الحروب نعامة ربداء تهرب من صفير الصافر

فالمجرور (علي) متعلق ب (أسد) لأنه في تأويل مشتق أي (شجاع).

٥- كونا عاما محذوف وجوبا :

مثل : العلم في الصدور. فالمجرور (في الصدور) متعلق بمحذوف واجب الحذف تقديره مستقر - أو كائن - أو موجود. . . . . الخ.

٦- قد يتعلق بالمصدر :

مثل : زيارتي لك تعود عليك بالخير، مرورك بي يسرني. فالمجرور (لك - بي) متعلقان بالمصدر (الزيارة - المرور).

---

١) سورة الأنبياء الآية (٦٧)

٢) البيت من الكامل ٢ - - سورة الأنعام

الظرف والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع:

الظرف والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع، فإما أن يتقدمهما نفي – أو استفهام – أو وصف – أو لا.

أولا: إن تقدمهما (نفي – استفهام – موصوف) نحو : ما في الدار زيد – أعندك عمرو ؟ – مررت برجل معه صقر. ففي المرفوع بعدهما ثلاثة مذاهب :

الأول: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا.

الثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، وهو اختيار ابن مالك. وتوجيهه : أن الأصل عدم التقديم و التأخير.

الثالث : أنه يجب كونه فاعلا. نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب الظاهر فاعلا فهل عامله (متعلق شبه الجملة) أو الظرف والمجرور لنيابتهما ؟. فيه خلاف والمختار – عند ابن هشام – أن الظاهر مرفوع بالظرف [1] إلا أن رفع الظاهر بالمتعلق أولي ؟ فمثلا عندما نقول : ما في الدار زيد – أعندك عمرو ؟ ويكون المتعلق هنا من قبيل المفرد، يكون المعني : ما مستقر زيد – أمستقر عمرو ؟ فيكون الظاهر مرفوعا بالمتعلق فاعلا له، أغني عن الخبر، وتصبح الجملة اسمية.

أما إذا كان الظاهر مرفوعا بالظرف والمجرور فاعلا لهما فيكون المعني : ما حل في الدار زيد – أحل عندك عمرو ؟ فحذف الفعل واكتفي بالظرف والمجرور فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل [2] وعلي الأول تكون الجملة اسمية، وعلي الثاني تكون الجملة فعلية، ولا شك أن التعبير بالاسمية أقوي حيث الثبات والدوام، أما الفعلية فأنها تفيد التجدد والحدوث.

ومما يعضض ما ذهبت إليه قوله تعالي (أفي الله شك فاطر السموات والأرض)[3]

فالأقوى والأظهر في الآية الكريمة، أن يكون الظاهر (شك) مرفوعا بالمجرور (في الله) فاعلا له. وذلك أن (فاطر) نعت للفظ الجلالة (الله)، فلو قلنا : إن الظاهر (شك) مبتدأ مؤخر، والمجرور (في الله) خبر مقدم للزم الفصل بين الموصوف (لفظ الجلالة) وصفته (فاطر) بأجنبي. وذلك لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

---

١) مغني اللبيب ٢/ ٥١

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥١-٥٢

٣) سورة إبراهيم من الآية (١)

وقياس ذلك قوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم». [١]

فكلمة (راغب) مبتدأ و(أنت) فاعل أغنى عن الخبر، وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق (براغب) فلا يلزم الفصل بين المجرور وما تعلق به بأجنبي،لأن الفاعل (أنت) مرفوع بالوصف (راغب) فليس بأجنبي عنه.

أمّا إذا قلنا (راغب) خبر مقدم و (أنت) مبتدأ مؤخر للزم الفصل بين المجرور (عن ألهتي) وما تعلق به (راغب) بأجنبي، وذلك لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح وعلية يكون الأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره.[٢] وعلي الرغم من جواز الوجهين في مثل هذه الصورة فإن جعل الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلا أغني عن الخبر، أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه حملٌ علي شيء مختلف فيه. إذ الكوفيون لا يجيزون تقدم الخبر علي المبتدأ أصلا ومع هذا فإن التقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين [٣].

ثانيا : إن لم يتقدمها (نفي – أو استفهام – أو غيرها) نحو في الدار زيد – عندك عمرو. فخلاف أيضا.

١– البصريون إلا الأخفش والمبرد [٤] : الظاهر (مبتدأ مؤخر) والظرف أو المجرور (خبر مقدم).

٢– الكوفيون والأخفش والمبرد من البصريين : يجوز في الظاهر الرفع علي الفاعلية، لأن الاعتماد علي (نفي – أو استفهام) ليس بشرط عندهم. وقد أشار ابن مالك إلي مذهب الكوفيين بقوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد، أي : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام [٥] فشرط ابن مالك استحسان لا وجوب [٦].

يقول الكوفيون : والذي يدل علي صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا علي أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ – قال تعالي (أولئك لهم جزاء الضعف) فجزاء مرفوع بالظرف (لهم)، [٧] وقد ورد في كلام العرب ما يؤيد مذهب الكوفيين ومنه قول زهير ابن مسعود

١) سورة مريم من الآية (٤٦)
٢) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٩٨
٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٩٧
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥١
٢– شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤
٥) همع الهوامع ١/ ٧
٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥٢
٧) البيت من الوافر

الضبي :

فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

والشاهد فيه (فخير نحن) حيث (خير) مبتدأ و (نحن) فاعل أغني عن الخبر، ولم يتقدم علي الوصف (خير) نفي أو استفهام. وبه يتم استدلال الكوفيين علي جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد علي نفي أو استفهام. كما أنه لا يجوز في البيت أن يكون (خير) خبر مقدم و(نحن) مبتدأ مؤخر إذ يلزم عليه الفصل بين الخبر وما تعلق به (عند الناس) و(منكم) بأجنبي. علي ما تقرر من أن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح.

شبه الجملة مع ما أصله المبتدأ والخبر:

يقع متعلق شبة الجملة (الظرف والمجرور) خبرا لكان أو إحدى أخواتها باتفاق فنقول: مازال الطلاب في الفصل. أضحي خالد بين المتفوقين. قال تعالي حكاية عن إبراهيم – عليه السلام (وما كان من المشركين) [١] – وقال تعالي (قل لو كان معه آلهة كما يقولون) الآية [٢].

كما يقع متعلق شبة الجملة (الظرف والمجرور) خبرا لإنّ أو إحدى أخواتها باتفاق. فتقول: إن العمال في المصنع. إن الطائر فوق الغصن. قال تعالي (إن ذلك من عزم الأمور) [٣]، توسطهما (الظرف والمجرور) بين الناسخ واسمه.

أولا : في باب (كان) وأخواتها :

خبر (كان) وأخواتها يجوز توسطه مطلقا (شبه جملة أو غيره) ما عدا خبر (دام) قال تعالي (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) [٤] و قال تعالي (أكان للناس عجبا أن أوحينا) [٥] وقال تعالي (ليس البر أن تولوا وجوهكم) [٦].

قال السموءل بن عادياء :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول [٧]

١) البقرة من الاية ١٣٥
٢) سورة الإسراء من الآية ٤٢
٣) آل عمران الآية ١٨٦
٤) الروم من الآية ١٤٧
٥) يونس من الآية ٢
٦) البقرة من الآية ٧٧
٧) البيت من الطويل – شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٣ – الهمع ١/ ٨٧– قطر الندى ١٤٢

والأصل في كل ما سبق :

«وكان نصر المؤمنين حقا علينا»، «أكان وحينا للناس عجبا»، «ليس تولية وجوهكم البر»، «وليس عالم وجهول سواء». أما خبر (دام) فذكر (ابن معط) أنه لا يتقدم علي الاسم فلا تقول : لا أصاحبك ما دام قائما زيد. وأمّا قول ابن مالك «وكل سبقه دام حظر» معناه : أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر (دام) عليها فإن أرادوا أنهم منعوا تقدم خبر (دام) علي (ما) المتصلة بها نحو : لا أصحبك قائما ما دام زيد فمسلم، وإن أرادوا أنهم منعوا تقدم خبر (دام) علي «دام» وحدها فالظاهر أنة لا يمتنع وتبعه ابن عقيل حيث قال «والصواب جوازه» [1] وأنشد.

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم (٢)

والشاهد فيه – عند ابن عقيل – «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام

(منغصة) علي اسمها (لذاته) والأصل : «مادامت لذاته منغصة» [3] وفي توجيه ابن عقيل واستشهاده علي – ابن معط – نظر حيث يترتب علي هذا التوجيه الفصل بين الجار والمجرور. (بادكار) وما تعلق به (منغصة) بأجنبي (لذاته) لما اتفقنا عليه وهو أن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح، وبهذا البيت يضعف استشهاد ابن عقيل ويقوي ما ذهب إليه (ابن معط).

ومما يستشهد به ردا علي – ابن معط – ولا يرد عليه الاعتراض السابق

قول الشاعر :

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

والشاهد فيه (ما دام حافظ سري من وثقت به) فإن قوله:(حافظ سري) خبر دام، وقوله (من وثقت به) اسمها مؤخر. والأصل فيه (ما دام من وثقت به حافظ سري).فقد تقدم خبر (دام) علي اسمها، ولا يرد عليه الاعتراض الوارد في البيت السابق.

وقد ذكر **الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد** – طيب الله ثراه – أن البيت يحتمل التأويل [2] وتأويله : أن اسم (دام) ضمير مستتر يعود علي (من وثقت به) وخبرها (حافظ سري)

١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤ ٢ – البيت من البسيط ولا يعرف له قائل
٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٤٤

و(من وثقت به) فاعل بـ (حافظ) لأنه اسم فاعل فقد عاد الضمير فيه علي متأخر وهنا يقول الشيخ أن عود الضمير علي متأخر هنا مغتفر، لأن الكلام يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين (دام – حافظ سري) وتأخر معمول واحد (من وثقت به) فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول وهو جائز عند البصريين، انتهى. [١]

وفي كلام الشيخ – طيب الله ثراه – نظر من وجهين :

الأول : أنه لو صح التأويل فالكلام من باب التنازع وليس من باب الاشتغال.

فضابط الاشتغال : أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط علي الاسم الأول لنصبه [٢] ولا يتأتي ذلك مع البيت.

أما ضابط التنازع : فأن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعني [٣] فكلمة (دام) و(حافظ سري) عاملان يتنازعان (من وثقت به) علي الرفع، فأعطي للثاني (حافظ) وأضمر في الأول (دام) علي حد تأويل الشيخ.

الثاني : أن العامل الأول (دام) يطلب (من وثقت به) اسما له لأنه فعل ناقص – أمّا العامل الثاني (حافظ) يطلب (من وثقت به) فاعلا له لأنه وصف يعمل عمل فعله المبني للمعلوم (يحفظ) ولا تنازع بين جامد وغيره. ذكره ابن هشام. [٤]

ومن توسطه وهو شبة جملة (ظرف – مجرور)

قوله تعالي : (ليس عليك هداهم)[٥] وقوله تعالي (قال يا قوم ليس بي سفاهة). [٦]

وتقول: مازال فوق الغصن العصفور. بات بين النجوم القمر.

ثانيا : في باب (إن وأخواتها)

اتفق النحويون علي أنه لا يجوز توسط خبر (إن وأخواتها) إن كان غير ظرف أو مجرور أما إذا كان الخبر ظرفا أو مجرور فله ثلاثة أحوال :

---

١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٥
٢) قطر الندى ٥٢١
٣) أوضح المسالك ٢/ ١٨٦
٤) المرجع السابق ٢/ ١٩٢
٥) البقرة من الآية ٢٧٢
٦) الأعراف من الآية ٩٧

الأول : وجوب التوسط وذلك في موضعين :

١ – أن يقترن بالاسم ضمير يعود علي بعض الخبر. مثل : إن في الدار صاحبها. إذ لو تقدم الاسم لعاد الضمير علي متأخر لفظا ورتبه، وهو لا يجوز.

٢ – أن تقترن بالاسم لام الابتداء. قال تعالي (إن في ذلك لعبرة) [١] وقال تعالي: (إن لك لأجرا غير ممنون) [٢] .

الثاني : وجوب التأخير. وذلك إذا اقترن بالخبر لام الابتداء (اللام المزحلقة)، وذلك حتى لا يجتمع مؤكدان علي مؤكد واحد. قال تعالي (وإنك لعلي خلق عظيم) [٣]

الثالث : جواز الأمرين (التأخر والتوسط) إذا لم يكن مانع. مثل : إن الأزهار في الحديقة. قال تعالي (إن ذلك من عزم الأمور). [٤]

تخلص من ذلك أن خبر (إن وأخواتها) لا يتوسط إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، فإن كان غير ظرف أو مجرور فلا يجوز توسطه باتفاق. [٥]

شبة الجملة معمولا للخبر:

إذا كان الخبر وصفا فإن معموله يتعلق به.

– خبرا لمبتدأ مثل : زيد آكل طعامك.

– خبرا لكان أو احدي أخواتها : كان زيد آكلا طعامك.

– خبرا لأن أو إحدي أخواتها : إن زيدا آكل طعامك.

والطعام في كل ما سبق يعرب (مفعولا به) أي معمولا للخبر.

وكذلك شبة الجملة إذا وقع معمولا للخبر، فإنه يتعلق به كذلك خبرا لمبتدأ مثل : العالم مستنير برأيه.

خبرا لكان أو إحدى أخواتها : ما زال الضيف مقيما عندك.

---

١) النازعات من الآية ٢٦
٢) سورة القلم الآية ٣
٣) سورة القلم الآية ٤
٤) آل عمران من الآية ١٨٦
٥) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٣٣

خبرا لإن أو إحدى أخواتها : إن زيدا جالس عندك . فالظرف والمجرور فيما سبق معمول للخبر.

توسط معمول الخبر:

أولا : توسط معمول خبر (كان وأخواتها).

لا يجوز أن يلي (كان وأخواتها) معمول الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور فلا تقول: كان طعامك زيد آكلا. هذا مذهب البصريين، وأجازه الكوفيون. فإن ورد من لسان العرب ما ظاهرة أنه ولي كان أو إحدي أخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجرور، أوّل علي أن في الفعل الناسخ «ضمير شأن» ويعرب اسما له، دفعا لهذا الإيلاء ومنه قول الفرزدق :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوّدا [1]

والشاهد فيه (بما كان إياهم عطية عوّدا). حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول الخبر وهو (إياهم) علي اسمها وهو (عطية) مع تأخر الخبر وهو جملة (عوّدا). فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه. والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان ولهم في البيت توجيهات. أهمها: أن اسم كان (ضمير الشأن) وجملة (عطية عوّدا) في محل نصب خبر كان فرارا من الإيلاء.

نعم لقد استطاع البصريون في بيت الفرزدق التأويل، مخالفين ما ورد من اللسان العربي فما بالهم يفعلون في غيره. خذ مثلا قول الآخر :

باتت فؤادي ذات الخال ســـــالبة فالعيش إن حُم لي عيش من العجب [2]

والشاهد فيه (باتت فؤادي ذات الخال سالبه) فقد ولي فيه معمول الخبر (فؤادي) العامل (بات) وهو ليس بظرف ولا مجرور والأصل فيه (باتت ذات الخال سالبه فؤادي).

ومنه قول الآخر:

لئن كان سلمي الشيب بالصّد مغريا لقد هـــوّن السلوان عنها التحلّمُ

والشاهد فيه: (كان سلمي الشيب بالصد مغريا) فقد ولي فيه معمول الخبر (سلمي) العامل

١) البيت من الطويل
٢) البيت من البسيط ولا يعرف له قائل

(كان) وهو ليس بظرف ولا مجرور. والأصل فيه (لئن كان الشيب مغريا سلمي بالصد). وقوله (لقد هون السلوان عنها التحلّمُ) جوابا للقسم استغني به عن جواب الشرط. فأنت تري أن معمول خبر الفعل الناسخ، قد ولي العامل وهو ليس بظرف ولا مجرور ولا مجال فيه للتأويل والتخريج كما يفعل البصريون

إن ما ورد عن العرب الخُلّص الموثوق بعربيتهم يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون، بل إن أهم ما يميز مدرستهم هو الاتساع في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب، وهو ما دفع البصريين لشن حملات شعواء عليهم. فإن كان المعمول (ظرفا أو مجرورا) جاز إيلاؤه (كان وأخواتها) باتفاق وعلتهم في ذلك : أن الظروف والمجرورات يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما مثل : كان عندك زيد مقيما – كان فيك زيد راغبا.

ثانيا : معمول خبر (إن وأخواتها) :

لا يجوز تقدم معمول الخبر علي الاسم في باب (إن وأخواتها) مطلقا أي سواء كان المعمول مفعولا صريحا مثل : إن زيدا آكل طعامك. فلا يجوز : إن طعامك زيدا آكل أو كان المعمول ظرفا أو مجرورا مثل : إن زيدا جالس عندك، أو واثق بك. فلا يجوز تقديم المعمول علي الاسم فلا تقول : إن عندك زيدا جالس أو إن فيك زيدا راغب.

وقد أجاز سيبويه تقدم المعمول إن كان شبة جملة.

قال الشاعر :

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله [1]

والشاهد فيه (فإن بحبها أخاك مصاب القلب) فقد تقدم معمول خبر (إن) وهو قوله (بحبها) علي اسمها وهو قوله (أخاك) وخبرها وهو قوله (مصاب القلب). والأصل فيه: فإن أخاك مصاب القلب بحبها.

إن المنطق يقول بقياس جواز تقدم المعمول إذا كان ظرفا أو مجرورا فحيث جاز تقدم الخبر إذا كان شبه جملة، جاز تقدم المعمول، إذا كان شبه جملة كذلك.

قال السيوطي : ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها نحو : إن طعامك زيدا آكل بالإجماع، فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما، وأنشد البيت [2]

١) البيت من الطويل ولا يعرف له قائل
٢) همع الهوا مع ٢/ ١٦.

ثالثا : تقدم معمول الخبر علي الناسخ :

أ – تقدم المعمول علي الفعل: أجاز النحويون تقدم خبر الفعل الناسخ علية فتقول في : كان الجو لطيفا – لطيفا كان الجو. ولكن لم يرد من لسان العرب ما يؤيد ذلك، وإنما الذي ورد تقدم معمول الخبر وفي المسألة خلاف :

١ – ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلي المنع.

٢ – ذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلي الجواز. واستشهدوا له بقوله تعالي: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) [١] وقوله تعالي (وأنفسهم كانوا يظلمون) [٢] وقوله تعالي (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) [٣]. فمعمول الخبر علي الترتيب (إياكم – أنفسهم – يوم يأتيهم) قد تقدم علي الفعل الناسخ (كان – كان – ليس) وحجتهم أن المعمول جزء من الخبر، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل. وهذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، وإن كان هؤلاء قد اتخذوها دليلا هنا وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إلية النقص.[٤]

ب – لا يجوز باتفاق تقدم خبر الحرف الناسخ عليه فلا تقول في : إن الجو لطيف. لطيف إن الجو. وذلك لأن الحرف أضعف في العمل من الفعل فلا يجوز تقدمه، فمن باب أولي ألا يتقدم المعمول، وهذا تعليل ينسجم مع العقل ويطمئن إليه القلب.

وبعد فإنّ الظرف والمجرور من المسائل المتداخلة المتشعبة لوقوعها موقع الفعل، والخبر ومعموله، والصفة والحال وغيرها. فتراهما يقعان موقع المفرد تارة والجملة تارة أخرى. ولذا نجد العرب يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما فلهما مَزِيّة خاصة ليست لغيرهما. إلا أنّ الأبرز في المسألة. إذا وقع بعدها مرفوع.

١ – فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو وصف فقد رجّحنا ما نقله ابن هشام عن أكثر المتأخرين من أن المرفوع بعدهما فاعل بهما، وخالفته في أنّ المرفوع بعدهما فاعل بمتعلقهما.

٢ – إن لم يتقدمهما نفي أو استفهام أو وصف فقد رجّحنا ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش والمبرد من أن المرفوع بعدهما فاعل بهما. وذلك لأن السبق بنفي أو استفهام ليس شرطا، وما ورد عن العرب يؤيد ما ذهبوا إليه على نحو ما ذكرنا فلا مناص من قبوله.

---

١) سبأ من الآية (٤.)
٢) الأعراف من الآية (١٧٧)
٣) هود من الآية (٨)
٤) شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٥٨